

## انعكاسات شبكات التواصل الاجتماعي على مفهوم الحق في الإعلام - الجزائر نموذجا -

د/ كريمة بوفلاقة

أستاذة محاضرة بقسم الإعلام

كلية علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر 3.

boufellaga.k@gmail.com

**الكلمات المفتاحية:** مواقع التواصل الاجتماعي - الحق في الإعلام - حقوق الإنسان.

### الملخص:

تأتي هذه الورقة العلمية لتحاول البحث في علاقة مواقع التواصل الاجتماعي بمفهوم الحق في الإعلام؛ من حيث حرية النشر و الحصول على المعلومات الصحيحة، في محاولة منها لسد الفراغ الذي تخلفه وسائل الإعلام التقليدية في ضمان الحق في الإعلام، كما تحاول كشف بعض الأضرار التي لحقت بالمفهوم مع التركيز طبعا على الحالة الجزائرية في هذا المجال.

### Résumé:

Cet article vise à étudier la relation entre les médias sociaux et le concept du droit à l'information, en terme de liberté de publication et l'accès à la bonne information, afin de combler le manque constaté dans les médias traditionnels à garantir ce droit , une tentative de découvrir certains dommages au concept en mettant l'accent sur le cas algérien .

### مقدمة:

تعتبر علاقة الإعلام بحقوق الإنسان علاقة جد مترابطة؛ من حيث الدور المحوري للإعلام في فضح حالات انتهاك حقوق الإنسان والمساس بها والتصدي لها من جهة، ومن جهة أخرى؛ يلعب الإعلام دورا محوريا في دعم و مساندة حقوق الإنسان من خلال تفعيل مختلف اتفاقيات حقوق الإنسان، و لهذا يعتبر الحق في الإعلام محورا رئيسيا ضمن محاور حقوق الإنسان التي تكرسها المبادئ العالمية منذ ظهور أول قانون عالمي لحقوق الإنسان عام 1948.

تنص المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن " لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي و التعبير، و يشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، و في التماس الأنباء و الأفكار و تلقيها و نقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة و دونما اعتبار للحدود الجغرافية".

و الحقيقة أن هناك ارتباطا وثيقا بين مفاهيم الحق في الإعلام و الحق في الاتصال و حرية الرأي و حرية التعبير و حرية المعتقد، و كلها عبارة عن مؤشرات يمكن من خلالها قياس مدى الانخراط في نظام ديمقراطي سليم؛ يقوم أساسا على إتاحة الحريات الخاصة للأفراد و حمايتها بقوة القانون بما يحقق الأمن و النمو الاجتماعي و الاقتصادي.

في الجزائر يدور النقاش حول تراجع الحريات الأساسية المصادق عليها في الدساتير و القوانين المتعاقبة، و هو ما تقره التقارير الحقوقية و الإعلامية التي تصدر دوريا، إذ لم تفلح وسائل الإعلام العمومية و الخاصة منها في تجسيد مفهوم الحق في الإعلام؛ إعلام نزيه يؤدي دوره في إيصال المعلومات بشفافية و نزاهة للأفراد؛ و يتيح لهم في ذات الوقت فرصا للتعبير و الإبلاغ، وفي ظل هذه الظروف برزت وسائل التواصل الاجتماعي لتعيد الاعتبار و لو جزئيا لمفهوم الحق في الإعلام؛ كمفهوم ظل لعقود طويلة مهمشا و قاصرا.

تأسيسا على ما سبق فإن موضوع المقال يدور حول الدور الجديد الذي صارت تضطلع به شبكات التواصل الاجتماعي في تفعيل مفهوم الحق في الإعلام من خلال توفير المعلومات عن المواضيع و القضايا و مناقشتها، ومن جهة أخرى يرصد النتائج السلبية على المفهوم و التي لا يمكن تجاوزها. و هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

**كيف يؤثر النشر الإلكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي في الجزائر على ممارسة الحق في الإعلام؟ و ما هي الانعكاسات الإيجابية و السلبية على المفهوم؟**

و للإجابة عن هذا التساؤل ارتأينا التطرق إلى المحاور التالية:

**أولا - مدخل مفاهيمي:**

**أ- مفهوم مواقع التواصل الاجتماعي**

## ب- مفهوم الحق في الإعلام

ثانيا - العراقيين المقيدة لممارسة الأفراد الحق في الإعلام

ثالثا - بعض القضايا التي نجحت فيها مواقع التواصل الاجتماعي في ممارسة الحق في الإعلام كبديل لوسائل الإعلام التقليدية.

رابعا - الانعكاسات الإيجابية و السلبية على مفهوم الحق في الإعلام

أولا - مدخل مفاهيمي:

أ- مفهوم مواقع التواصل الاجتماعي

يعرفها إلسون و بويد (Ellison et Boyed) على أنها مواقع تتشكل من خلال الإنترنت تسمح

للأفراد بتقديم لمحة عن حياتهم العامة، وإتاحة الفرصة للاتصال بقائمة المسجلين، والتعبير عن وجهة نظر

الأفراد أو المجموعات من خلال عملية الاتصال.<sup>1</sup>

و يعرفها زاهر راضي على أنها منظومة من الشبكات الإلكترونية؛ تسمح للمستخدم فيها بإنشاء موقع

خاص به؛ و من ثم ربطه عن طريق نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين يشتركون في الاهتمامات

و الهوايات نفسها.<sup>2</sup>

و يرى محمد المنصور بأنها "شبكات تفاعلية تتيح التواصل لمستخدميها في أي وقت يشاءون وفي أي

مكان من العالم، ظهرت على شبكة الانترنت منذ سنوات قليلة وغيرت في مفهوم التواصل والتقارب بين

الشعوب، واكتسبت اسمها الاجتماعي كونها تعزز العلاقات بين بني البشر، وتعدت في الآونة الأخيرة

وظيفتها الاجتماعية لتصبح وسيلة تعبيرية واحتجاجية.<sup>3</sup>

و تُعرّف أيضا مواقع التواصل الاجتماعي على أنها وسائل تواصل؛ ينشئ من خلالها المستخدم حسابا يمكنه من التواصل عبر شبكة الانترنت مع غيره من الأشخاص إلكترونياً؛ لمشاركة المعلومات والأفكار والآراء والرسائل وغيرها من المحتوى المكتوب والمرئي والصوتي والملفات. ومن أمثلة هذه المنصات Facebook و Twitter و Snapchat و Instagram و WhatsApp و YouTube، ومنها كذلك ما يكون له جانب مهني مثل LinkedIn، وقد تدخل من ضمنها المدونات مثل WordPress و Blogger .

كان أول ظهور لمواقع التواصل الاجتماعي في أواخر القرن العشرين، وتم إنشاء العديد من المواقع التي انتشرت انتشاراً واسعاً في العالم وسجلت ملايين المستخدمين، يعدّ أشهرها موقع "فيس بوك" الذي ظهر في أواخر عام 2003م، و يتجاوز عدد مستخدميه حالياً 2 مليار مستخدم عبر العالم.

### ثانياً: مفهوم الحق في الإعلام:

قبل الخوض في مفهوم الحق في الإعلام ارتأينا تحديد مفهوم الحق.

**الحق:** لغة: من حق يحق حقا و يقال حق الأمر أي أثبته، و حق الخبر بمعنى عرف حقيقته.

أما اصطلاحاً: فهو اليقين و العدل و الحظ و النصيب، و هو ضد الباطل.

و تقسم الحقوق الفردية إلى قسمين:

**حقوق القدرة:** و هي تلك الحقوق التي تمكن صاحبها من ممارسة نشاطات قانونية، و تعرف بحقوق

الحرية، و هنا يكون القانون غير منشئ لها و إنما هو حامي لها.

**حقوق المصلحة:** و هي تلك الحقوق التي تخول لصاحبها الحصول على الالتزامات المقابلة لها المادية

منها و المعنوية، و من أهم الحقوق الفردية تلك اللصيقة بشخصية الإنسان.<sup>4</sup>

و بذلك فالحقوق مصالح يملكها الأفراد منذ لحظة ولادتهم، و بفضل وضعهم الإنساني، فهي موجودة قبل قيام الدول، و يقتصر دور الحكومات على حمايتها.<sup>5</sup>

مما يعني عدم إمكانية إخضاع هذه الحقوق لأي نوع من التقييد من قبل أي كان باعتبارها حقوقا طبيعية بالدرجة الأولى تتطلب الحماية بدلا من التقييد.

و بعد تحديد مفهوم الحق ارتأينا تحديد مفهوم الإعلام كالتالي:

**الإعلام:** كلمة مشتقة من العلم، فنقول أعلم بمعنى أنبأ و أخبر.

يعرفه عبد اللطيف حمزة بالقول: " الإعلام هو تزويد الناس بالأخبار الصحيحة و المعلومات السليمة و الحقائق الثابتة.

أما الحق في الإعلام فيقصد به: "حق الأفراد و الجماعات و الشعوب في الحصول على المعلومات الصحيحة من مصادرها أو من خلال وسائط تتمتع بالمصداقية. إلا أن هذا الحق لا يقف عند تلقي المعلومات و لكن يشمل استعمالها و نقلها إلى الآخرين بمختلف الوسائل، و اعتمادها لتعزيز المشاركة في توجيه الرأي العام و صناعة القرار و تحقيق التنمية"<sup>6</sup>.

و يرتبط مفهوم الحق في الإعلام ارتباطا وثيقا بمفهوم حرية الإعلام، إذ يعتبر الإطار و الامتداد القانونيين لهذه الحرية، فالحق في الإعلام هو تلك الصلاحيات القانونية التي تمنح للأفراد ممارسة تلك الحريات الجزئية للإعلام، و يعني ذلك مجموعة من الحقوق المجردة للوصول إلى حقوق كاملة، و هذه بدورها تؤدي إلى الحق في تلقي الرسالة الإعلامية و تمتد إلى صلاحيات قانونية تؤدي إلى الوصول للمعلومات الحقيقية و النزاهة بحيث تخول لأصحابه القيام بمهنتهم بصفة موضوعية.

و يتضمن الحق في الإعلام نقطتين أساسيتين هما:

أ- حق تبليغ الأنباء و المعلومات و الآراء: و هذا الحق يتعلق بالصحفي أو معد الرسالة الإعلامية، سواء كان فردا أو مؤسسة إعلامية.

ب- حق تلقي الأنباء و المعلومات و الآراء: و هذا الحق متعلق بمستقبل الرسالة الإعلامية. و هذا هو الشق الذي يهمننا في هذه الورقة.

### علاقة "الحق في الإعلام" بـ "حقوق الإنسان":

و تظهر علاقة التأثير والتأثر بين مفهومي "الحق في الإعلام" و "حقوق الإنسان" من خلال الآتي: عندما يحترم الحق في الإعلام، فإن هذا الحق يتحول إلى أداة لكشف أي انتهاك لحقوق الإنسان للفرد أو للجماعة ومن أية جهة. وعليه وقبل مطالبة الإعلام بلعب دور في التوعية بحقوق الإنسان أو ترقيتها أو حمايتها أو كشف منتهكيها، يجب أن يكون هو يتمتع بتلك الحماية والاستقلالية من أية ضغوط خارجية أو داخلية، فكلما كان الإعلام حرا أكثر كلما كان هناك انسيابا أكثر للمعلومات وتجاوزا أقل للحقوق والحريات خوفا من الفضح والكشف.<sup>7</sup>

ومن حقوق الإنسان بالنسبة للمتلقي (الجمهور) والتي تقع على كاهل الإعلام الحق في تزويده بالأخبار والمعلومات والأفكار وكل ما يهمه ويرغب فيه والحق في المشاركة الإيجابية في وضع السياسات العامة ومنها السياسة الإعلامية، بحيث يجب ألا يقتصر دور الجمهور المتلقي على استقبال المعلومات بشكل سلبي، بل يمتد إلى المساهمة في رسم السياسات وذلك بهدف زيادة درجة حجم المشاركة الشعبية الجماهيرية في صنع وتنفيذ العملية الإعلامية.<sup>8</sup>

زيادة على ذلك فإن الأفراد لهم حق الانتفاع بموارد الاتصال بأن تكون وسائل الاتصال على اختلاف أنواعها واتجاهاتها وتخصصاتها متاحة أمام جميع أفراد المجتمع و لا تكون حكرا على نخبة أو شريحة

معينة. أما بالنسبة لحق الإعلام أو ما يعرف بالقائم بالاتصال فيتضمن إفساح المجال للحريات الصحفية التي تخالف رأي النخبة الحاكمة أو النظام السياسي القائم، وعدم التضجر من الرأي الآخر، والسعي لوأده بالإيقاف أو السجن أو الغرامة، إلا وفق نصوص القوانين الصحفية<sup>9</sup>.

و إذ يعتبر الحق في الإعلام كجزء من حرية التعبير عند جون لوك حقا طبيعيا للإنسان انطلاقا من حق الفرد في أن يعرف كحقه في الماء و الهواء، و هذا الحق في المعرفة لا يكون له معنى إذا لم يكن للفرد الحق في أن يختار ما يعرف<sup>10</sup>، و تجمع مختلف اللوائح و المعاهدات الدولية و الإقليمية على حق الأفراد في تلقي و إرسال و نشر المعلومات و الأفكار و الآراء بأي شكل من الأشكال و بكل الوسائل المتاحة دون تقيد بالحدود الجغرافية أو السياسية.

فقد نص ميثاق الأمم المتحدة على ما يلي:

- احترام حق الشعوب في تبادل المعلومات

- حق الدول في استخدام مواردها الخاصة من المعلومات

- احترام حق الجمهور في الانتفاع بالمعلومات

- حق الإنسان في الاستفسار عن الحق و الحصول على المعلومات

- الحق في إبلاغ الآخرين<sup>11</sup>.

و نصت المادة 9 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب سنة 1981 على أن لكل فرد الحق

في تلقي المعلومات و نشرها بأي وسيلة؛ بغض النظر عن الحدود في إطار القوانين و اللوائح<sup>12</sup>.

و تنص دساتير الدول الديمقراطية بشكل عام على حرية الصحافة و الطباعة و النشر، و على حق الأفراد قبل وسائل الإعلام في التعبير عن رأيهم حماية للمصلحة العامة و الآداب العامة، بهدف حماية المصالح الخاصة للأفراد، و لذلك تعتبر أهم وسائل الوصول إلى مجتمع ديمقراطي هي حرية التعبير عن الرأي من جانب الصحافة و كافة وسائل النشر و حق الجمهور في الإعلام، كما أن الحق في التعبير هو حق متفرع من الرقابة الشعبية النابعة من يقظة المواطن المعني بالشؤون العامة، فضلا عن حقه في الحصول على المعلومات الضرورية للكشف عن اعوجاجها و تقويمها بهدف سلامة البنيان الوطني.<sup>13</sup>

### ثانيا: - العراقيل المقيدة لممارسة الأفراد حقهم في الإعلام:

لقد أثبتت الأحداث أن وسائل الإعلام تتعرض دوما لقوى يمكن أن تخطط المعلومة و تشوشها؛ سواء عن طريق شركاء هذه الوسائل أو القائمين بالإعلانات فيها، و الأمر يتعلق بكل وسائل الإعلام سواء الصحافة المكتوبة منها أو السمعية البصرية.<sup>14</sup>

و الجزائر ليست بمنأى عن هذه الظاهرة، فلا يخفى على الجميع ما تتعرض له وسائل الإعلام من تضيق على مستوى القوانين، فضلا عن النفوذ السياسي و المالي بفعل الانفتاح النسبي الذي يشهده الإعلام على القطاع الخاص، و هنا يمكن تصنيف تلك العراقيل في:

- **عراقيل خارجية:** يمكن حصرها في الضغوطات التي تأتي من خارج المؤسسة الإعلامية فتؤثر بشكل مباشر في سياستها التحريرية، و بالتالي في نزاهتها المهنية و دورها في تقديم المعلومة الصحيحة و المحايدة للمتلقين، و هنا يمكن أن تشكل السلطة السياسية أهم أطراف الضغط على وسائل الإعلام من أجل توجيه المعلومات وفق أجنداتها، فالرقابة السياسية للمحتويات الإعلامية بسن القوانين المعيقة لحرية الإعلام إلى جانب الضغط المباشر خارج القانون، و كذا توظيف منظومة الإعلان (ANEP) في ممارسة الضغط و

التوجيه أهم العراقيل التي تأتي من خارج المؤسسة الإعلامية أمام ممارسة حرية الإعلام و بالتالي تجسيد مفهوم الحق في الإعلام.

و على الرغم من التطورات الهائلة التي حدثت في مجال الإعلام، يظل السعي للتخفيف من حدة تبعية الإعلام للسلطة السياسية هدفا دائما، مثلما أن محاولات السلطة للتضييق و شد الخناق على وجود سلطة مضادة يظل هدفا دائما أيضا لهذه السلطة، فالصراع دائم و احتراس الواحدة من الأخرى يبقى مستمرا.<sup>15</sup>

و لا يتوقف الخطر على الحق في الإعلام على السلطة السياسية لوحدها، بل هناك عوامل أخرى تؤثر في نزاهة العمل الإعلامي ألا وهي السلطة الاقتصادية؛ سلطة المعلنين و المسوقين لمنتجاتهم الذين غزوا وسائل الإعلام باسم و تحت غطاء الحرية الاقتصادية، "فالمواطن لا يعبر عن إرادته السياسية إلا وفقا لإرادة المسوق الذي يملئ عليه نصائح حتى لا نقول شروطه".<sup>16</sup>

و يظهر تأثير المعلنين في ممارستهم للرقابة و الضغط المالي على المؤسسات الإعلامية بتدخل الشركات و المؤسسات الإنتاجية التي تمول إعلاناتها في الإعلام لتوجيه المحتوى الإعلامي للمؤسسات الإعلامية؛ أين يتم التحكم في نوعية المعلومات المتعلقة بالمؤسسة الممولة، لتجعلها تمارس بشكل أو بآخر دعاية وتحسينا للصورة، و بالتالي حجب المعلومات الضرورية عن المستهلك التي يعتقدون أنها تمس مصالحهم و تضر سمعتهم، و هو ما يمنع الصحفي و المواطن من ممارسة حقه في الإعلام.

- عراقيل داخلية: و يتعلق الأمر هنا بمظهرين اثنين أولهما الملكية؛ بمعنى الشكل الذي تمتلك به الوسيلة، وهي ثلاثة أنواع: ملكية الدولة، ملكية خاصة، ملكية مشتركة.

و إذ يذهب الكثير من المراقبين إلى أن وسائل الإعلام عبر العالم قد تحررت نوعا ما من السلطة السياسية، إلا أنهم يتخوفون دائما من التأثير الاقتصادي على الإعلام؛ و خاصة في الدول الكبرى، أين

تمارس الشركات الاقتصادية الوصاية على مؤسسات الإعلام بما فيها الصحافة المكتوبة و السمعية البصرية.

و إن كان الأمر منذ سنوات قليلة غير وارد في الجزائر، فقد انكشفت في الفترة الأخيرة نوايا السيطرة و التوسع لدى بعض رجال الأعمال؛ و الذين يتنافسون على امتلاك وسائل الإعلام خاصة منها السمعية البصرية، الأمر الذي يؤثر على الخط الإعلامي للمؤسسة بتدخل المصالح الشخصية و المالية مع سياسة التحرير، و يعيق بالتالي تجسيد مفهوم الحق في الإعلام .

أما المظهر الثاني للعراقيل الداخلية المعيقة للحق في الإعلام فيجسده الصحفي بحد ذاته؛ عندما يخضع نفسه لرقابة ذاتية على كل ما يحرره و ينشره، و ترتبط الرقابة الذاتية عادة بالميول الفكرية و السياسية للصحفي، و كذا بالخوف من التبعات القانونية المترتبة عن عملية النشر، وعندما تصبح هذه الرقابة ظاهرة أي أن معظم الصحفيين يمارسونها، فإنها تصبح خطرة على حرية التعبير، وتحدّ من تطور الإعلام الأمر الذي ينعكس بشكل سلبي على المجتمع و تطوره و إبداعه في كافة المجالات. و المعروف أن الرقابة الذاتية تزداد كلما ازداد القمع السلطوي والمجتمعي، والعكس صحيح، أي أنها تتحسر في المجتمعات الديمقراطية.

ثالثا- بعض القضايا التي نجحت فيها مواقع التواصل الاجتماعي في ممارسة الحق في الإعلام كبديل لوسائل الإعلام التقليدية.

رغم أن مواقع التواصل الاجتماعي في الجزائر قد بدأت محتشمة مقارنة حتى بدول شقيقة من حيث الإقبال عليها و توظيفها في السعي لتحقيق بعض القضايا الشعبية الملحة، إلا أن انطلاقها الفعلية كانت قوية و كاسحة بعد سنة 2011، فالعديد من المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية و الحقوقية قد تم تداولها بشكل واسع على مختلف الشبكات الافتراضية؛ بما ساعد على زيادة الوعي المجتمعي بها، و زيادة الجراءة على طرح القضايا و مناقشتها في فضاء يتسم بملامح حرية التعبير و الانفلات من الرقابة السياسية إلى حد ما.

### أ- قضية مقاطعة شراء السيارات المصنعة محليا:

تناول الفايسبوكيون الجزائريون بشكل ملفت للانتباه السنة الحالية (2018) قضيتين اقتصاديتين استهلاكيتين، القضية الأولى وسمت بـ"الفضيحة" و تتعلق بالنقاش الذي دار حول استيراد شركات تركيب السيارات المحلية لسيارات شبه جاهزة و من ثم القيام فقط باللمسات الأخيرة عليها كتركيب العجلات أو تركيب الأجزاء الكبيرة المنفصلة، و قد نوقشت هذه القضية بعرض الأدلة من صور و فيديوهات موثقة، الأمر الذي أثار مخاوف المستهلكين من عدم أمن تلك السيارات.

و هنا نشير إلى أن وسائل الإعلام التقليدية من صحافة مكتوبة و قنوات إذاعية و تلفزيونية قد تجاهلت الحدث تماما لفترة طويلة من عمر النقاش الذي بدأ افتراضيا ثم انتقل إلى الواقع، و امتنعت في البداية عن التعرض للموضوع و التحري عنه بهدف مساعدة المواطنين على الوصول إلى المعلومات الصحيحة، إلا أنها تدخلت عندما انتشر الموضوع و أصبح حديث العام والخاص؛ ليس لإنصاف المواطن و إنما لمحاولة ممارسة نوع \*من التضليل بضغط و توجيه من المعلنين و الممولين، فقد قامت شركات السيارات في عز الأزمة بتنظيم زيارات للصحفيين للمصانع المعنية، و أنتجت بعض وسائل الإعلام ربورتاجات و تحقيقات في اتجاه معاكس لما كانت تروج له مواقع التواصل الاجتماعي.

و في نفس السنة ظهرت قضية ثانية مشابهة روجت لها وسائط التواصل الاجتماعي بشكل كبير؛ ألا و هي قضية منع استيراد السيارات و رفع الضريبة على السيارات المحلية و انعكاساتها السلبية على القدرة الاستهلاكية للأفراد.

أثارت هذه القضية الكثير من الجدل وصل مستوى اتخاذ قرار مشترك بمقاطعة شراء السيارات المحلية، في محاولة للضغط على الجهات السياسية و الاقتصادية المعنية و إجبارها على خفض الأسعار إلى المستويات السابقة على الأقل، و قد لقيت الحملة رواجاً كبيراً على مواقع التواصل الاجتماعي و على أرض

الواقع، استمرت لعدة أشهر تكبدت فيها شركات السيارات حسب بعض التقارير الإعلامية خسائر فاضحة أجبرتها على إعلان تخفيضات جزئية على أسعار السيارات؛ و إن كان المحللون يرون أنها تخفيضات وهمية.

كانت استماتة المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي و إصرارهم على مواصلة حملة مقاطعة شراء السيارات المركبة محليا تحت شعار "خليها تصدي" لاقت رواجاً كبيراً في داخل الوطن و امتدت إلى الدولتين المجاورتين تونس و المغرب - في سلع استهلاكية أخرى- ما أرغم الحكومة الجزائرية على إرسال لجنة تحقيق رسمية في الموضوع، و وجه وزير الصناعة انتقادات مباشرة للمعنيين، ومن ثم أجبرت وسائل الإعلام التقليدية على تغطية الحدث و العدول عن مقاطعته.

و هنا نتحدث عن دور وسائل التواصل الاجتماعي في دعم مفهوم الحق في الإعلام من خلال مساعدة المواطن في الحصول على معلومات كافية عن الحدث و في الوقت الفعلي لها؛ و هو ما عجزت عن تحقيقه وسائل الإعلام التقليدية<sup>17</sup>.

#### ب- قضية فرض الرسوم على وثائق الهوية الوطنية<sup>18</sup>:

خلف قرار فرض الرسوم الجديدة المفروضة على المواطنين الجزائريين لاستخراج وثائق الهوية الوطنية و جواز السفر البيومترية التي تضمنها مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2018 موجة غضب على مواقع التواصل الاجتماعي، ودعا المدونون و الناشطون لحملة رفض كبيرة أكدوا من خلالها مقاطعتهم استخراج الوثائق البيومترية بسبب الرسوم الضريبية المبالغة التي لم تكن مفروضة من قبل عدا بعض الوثائق بحقوق رمزية، و ذلك تحت شعار "خليها عندك" و أيضا "أنا جزائري ماشي لاجئ".

و ظهر خبر زيادة الرسوم بداية في الإعلام الإلكتروني (TSA) و تناولته جريدتي الخبر و El Watan بينما تجاهلته معظم الوسائل المكتوبة و التلفزيونية؛ التي كانت قبل سنوات قليلة ستثير ضجة حول

الموضوع و تتابعه و تحقق فيه، بينما و بسبب تراجع حرية الإعلام في السنوات الأخيرة فقد تسترت غالبية المؤسسات الإعلامية على القضية تحت تأثير الضغط السياسي.

و بعد شد و جذب دام أسابيع بين الناشطين الافتراضيين و الاقتصاديين من جهة و الحكومة الجزائرية من جهة أخرى، تقرر مؤخرا من طرف رئاسة الجمهورية التراجع عن أي زيادات مقترحة في رسوم استخراج الوثائق و تمت المصادقة على مشروع قانون المالية من دون هذا البند، تخوفا من انتقال حمى الافتراضي إلى الواقع و ما يترتب عليه من فوضى غير محمودة العواقب.

### ج- قضية الإضرابات في قطاعي الصحة و التربية :

لعبت مواقع التواصل الاجتماعي دورا كبيرا و رئيسيا في إنجاح حملة الإضرابات التي قام بها مهنيو قطاعي الصحة و التربية؛ احتجاجا على تجاهل الجهات المعنية لمطالبهم المهنية و الاجتماعية التي ترفعها النقابات القانونية التي تمثلهم، فقد استُعملت مواقع التواصل الاجتماعي في نقل أخبار الإضرابات عبر ولايات الوطن، كما استخدمها النقابيون المعنيون كوسيلة للتعبئة و تأطير الإضراب.

حدث هذا في الوقت الذي كانت تشتكي فيه النقابات المنظمة للإضراب من مقاطعة وسائل الإعلام لها بعدم عرض البيانات التي تصدرها و عدم استضافتها للنقاش حول الموضوع، حتى أن البعض منها تبنى الموقف الرسمي لوزارة التربية و تولى مهمة إفشال الإضرابات، ما جعل النقابيين يفقدون الثقة في وسائل الإعلام و يعاملونها بالمثل؛ حيث تمت مقاطعتها و التوقف عن التعامل معها، و توجهوا إلى مواقع التواصل الاجتماعي كفضاء متاح و أكثر أمنا.

### رابعا: الانعكاسات الإيجابية و السلبية على مفهوم الحق في الإعلام

**الانعكاسات الإيجابية:** في ظل تراجع وسائل الإعلام التقليدية عن متابعة الأحداث و التحري عنها بضمير مهني حر، استطاعت مواقع التواصل الاجتماعي أن تجد لنفسها مكانا في مجال صناعة الخبر، و تمكين الأفراد من إشباع رغباتهم المتزايدة في الحصول على المعلومات الدقيقة و الآنية، و يمكن إيجاز أهم الإيجابيات التي خلفتها الوظيفة الإعلامية للشبكات الاجتماعية في ما يلي:

- الفورية و الوفرة في نشر المعلومات و الأخبار من مكان الحدث و باستعمال الأدوات التقنية التي تتيحها الشبكات مثل الصورة و الفيديو و البث المباشر و المؤثرات الصوتية و الصوتية، ما يجعل منها وسيلة للإعلام و الاتصال.

- التحرر من قبضة القوانين المعيقة لحق الوصول إلى المعلومة، فقد أتاح النشر الرقمي للأفراد كمواطنين تداول المعلومة من حيث إرسالها و استقبالها و التفاعل معها بعيدا عن سلطة القوانين المسيرة لهذا الشأن، و التي تضع قيودا أمام الأشخاص في النشر و الوصول إلى المعلومات التي تهتم الأفراد حول واقع عيشهم المشترك.

- التحرر من سلطة الإعلان (الإشهار) كقيد كابح لحرية الإعلام، و التي تمارسها السلطة السياسية و المؤسسات الاقتصادية على مؤسسات الإعلام<sup>19</sup>، فبينما "يعود الفضل في استمرار الصحف الجزائرية في الساحة الإعلامية و خاصة منها الصحافة الخاصة إلى اعتمادها على الإشهار كعمول رئيسي لها، و تخصص مساحات معتبرة في صفحاتها للإشهار و الإعلانات الصغيرة مختربة بذلك القوانين؛ و معتدية على حق القارئ في الإعلام"<sup>20</sup>، في هذا الوقت لا يشترط مؤسس الفيسبوك مارك زوكربيرغ على سبيل المثال دفع أي مقابل مادي في سبيل السماح بالترويج لحملة المقاطعة أو غيرها من القضايا التي وجدت لنفسها مساحة مجانية على صفحات الفيسبوك.

- التحرر من الرقابة الذاتية التي قد تكبح الصحفيين التقليديين عن ممارسة مهنتهم خوفا من ملاحقة الجهات الرسمية و الأجهزة الأمنية أو أيا من فئات المجتمع؛ ما يحد من قدرتهم على إيصال الفكرة أو

المعلومة أو القضية للجمهور، و ما يشجع على التخلي عن الرقابة الذاتية هو قدرة و سرعة المعلومة على الانتشار في الفضاء الافتراضي دون إمكانية مراقبة أو ملاحقة صاحبها، فالكل يشارك في نفس اللحظة؛ بما يمنح حصانة معنوية للأفراد من المتابعة.

**الانعكاسات السلبية:** رغم الإيجابيات الكثيرة التي ساعدت مواقع التواصل الاجتماعي على تحقيقها في سبيل تفعيل مفهوم الحق في الإعلام لشرائح كبيرة من الأفراد؛ و الذين لم يكن بإمكانهم الوصول إليه، إلا أن هذا لا يخفي العديد من الانعكاسات السلبية، التي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- افتقاد الدقة في المعلومات المنشورة في الكثير من الأحيان؛ و يرجع هذا إلى عدة عوامل أهمها غياب التكوين المهني للمستخدمين، و إلى تعمّد البعض إخفاء معلومات أو نشر معلومات كاذبة بهدف التضليل باستعمال الصور و الفيديوهات و الوثائق، فليس كل ما ينشر في مواقع التواصل الاجتماعي حقيقة، بل إن البعض يكتب الأكاذيب، و البعض الآخر يروجها من دون تمحيص، و هو ما يؤدي إلى فقدان الثقة في العديد من المواقع.

- غياب المصدر بسبب الانتشار السريع و الشاسع للأخبار من جهة؛ و من جهة أخرى بسبب استعمال أسماء غير حقيقية في حسابات الأفراد و الجهات صاحبة المعلومة؛ ما يؤثر سلبا على دقة الخبر، و يعتبر هذا الأمر أكبر عامل يهدّد مصداقية مواقع التواصل الاجتماعي.

- الإساءة للأشخاص في شبكات التواصل الاجتماعي نتيجة ممارسة بعض السلوكيات التي تضر بهم و بمكانتهم الاجتماعية، و يشكل اقتحام خصوصية الأفراد و التشهير بهم أهم تلك السلوكيات، دون إغفال التزوير و انتحال الشخصيات و الكذب و الافتراء عليهم.

كل هذه السلبيات و غيرها يمكن أن تهدّد مفهوم الحق في الإعلام و تؤثر على المكاسب التي حققها في سبيل تقريب الأفراد من المعلومات الصحيحة، فيفقد بذلك مشروعيته في طرح قضايا المجتمع و الترويج

لها و الدفاع عنها. الأمر الذي يحتم علينا ضرورة التعامل بحذر شديد مع مواقع التواصل الاجتماعي كي لا نفقد المكاسب المحققة بفضلها.

## خاتمة:

لقد أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي فضاء متاحا لمستخدميها من أجل نشر الأخبار التي ترد إليهم دون الحاجة إلى وسائل الإعلام، و بذلك أتيح للمستخدم فرصة أن يكون هو مصدر الخبر بصورة يلتقطها أو فيديو يصوره أو نص إخباري ينشره أو بث مباشر ينقله، وكثيرا ما تحدث هذه المنشورات ضجة حقيقية؛ تتجاوز بكثير التفاعل مع أخبار وسائل الإعلام، فيحقق المستخدم بنفسه مفهوم الحق في الإعلام دون الحاجة إلى وسائل الإعلام التي فقدت مصداقيتها إلى حد بعيد بسبب تلاعب الجهات السياسية و المالية بحيادها و مصداقيتها.

و في هذا الصدد يمكن الإشارة إلى دراسة حديثة أجراها معهد رويترز لدراسات الصحافة شملت 26 بلداً، ركزت الضوء على صعود مواقع التواصل الاجتماعي مثل فايسبوك و يوتيوب و تويتر، و توصلت الدراسة إلى أن أكثر من 50 % من مستخدمي الانترنت يتوجهون إلى مواقع التواصل الاجتماعي للاطلاع على الأخبار أسبوعياً، و أن أعداداً متزايدة منهم يقرّون أن هذه المواقع هي مصدرهم الرئيس، و في حين أن الكثير من المؤسسات الإعلامية ارتبطت بالفايسبوك و غوغل لتوزيع أخبارها، فإن الدراسة تؤكد أن مواقع التواصل الاجتماعي أخذت تصبح وجهات خبرية قائمة بذاتها.

و أشارت الدراسة إلى أن الفايسبوك يتصدر مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للأخبار بفارق كبير عن المواقع الأخرى، حيث قال 44% ممن شملهم الاستطلاع أنهم يستخدمونه للعثور على الأخبار أو قراءتها أو متابعتها أو تشاطرها أو التعليق عليها كل أسبوع.<sup>21</sup>

و رغم جاذبية ما يقال عن دور مواقع التواصل الاجتماعي في نقل الأخبار؛ إلا أن معنى الحق في الإعلام يبقى مرتبطاً دائماً بمفهوم مصداقية الوسيط الناقل للمعلومة، و إذا لم يتم تنظيم النشر الإلكتروني بالطرق القانونية الملائمة فسوف لن يتحقق مفهوم الحق في الإعلام من خلال تلك الوسائط المستحدثة، لأنه و كما أسلفنا ما يعيب وسائل التواصل الاجتماعي هو النشاطات المتعلقة بالتزوير و التضليل و غيرها، و ما عدا ذلك فإن الأمل قائم لأن تتكفل تلك الوسائط بإعادة الاعتبار للمفهوم.

### القائمة البيبليوغرافية :

<sup>1</sup> Danah M. Boyd and Nicole B. Ellison, « Social Network Sites: Definition, History and ScholarShip », Journal of Computer-Mediated Communication, International Communication Association, Vol 13, Issue 1, October 2007, p 211.

<sup>2</sup> رضوان بلخيري، المدخل إلى الإعلام الجديد: المفاهيم و الوسائل و التطبيقات، جسر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2014، ص 20.

<sup>3</sup> - محمد المنصور، تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على جمهور المتلقين، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية في الدنمارك، كوبنهاغن، الدنمارك، 2012.

<sup>4</sup> عبد العزيز قادري، حقوق الإنسان في القانون الدولي و العلاقات الدولية: المحتويات و الآليات، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، ط1، 2003، ص 27.

<sup>5</sup> رودني إسموللا، حرية التعبير في مجتمع مفتوح، ترجمة: كمال عبد الرؤوف، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، القاهرة، ط 1، 1995، ص 266.

<sup>6</sup> اسعيداني سلامي، مائة سؤال في الإعلام و الاتصال، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، ط 1، الجزائر، 2013، ص 239.

<sup>7</sup> محمد السماك، الإعلام العربي وحقوق الإنسان، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد 110، 2003، ص 28.

<sup>8</sup> نادية خلفه، حقوق الإنسان في الإعلام: الإعلام الجزائري نموذجاً، مجلة جامعة ورقلة، ع 5، 2011، متاحة على الرابط: <https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-05-2011-dafatir/331-2013-04-29-15-36-32>

<sup>9</sup> عبد الحليم موسى يعقوب، حرية التعبير الصحفي في ظل الأنظمة السياسية العربية، دار مجدلاوي، الأردن، 2003، ص 27.

<sup>10</sup> أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات الإعلام، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1998، ص ص 224-225.

<sup>11</sup> صالح خليل أبو أصبع، تحديات الإعلام العربي، دار الشروق للنشر و التوزيع، ط 1، عمان، 1999، ص 229.

<sup>12</sup> Volen Etkay, La charte africaine des droits de l'homme et des peuples, Paris, édition l'harmattan, 1996, p.17.

<sup>13</sup> R. Lindon, La clause de conscience dans le statut des journalistes, JCP 1962 i n° 16690.

<sup>14</sup> الطاهر بن خرف الله، حرية الإعلام و حقوق الإنسان، الوسيط في الدراسات الجامعية، ج 1، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2003، ص 19.

<sup>15</sup> الطاهر بن خرف الله، مرجع سبق ذكره، ص 23.

<sup>16</sup> المرجع السابق نفسه، ص 24.

<sup>17</sup> يقول أحد المتفاعلين مع مقال نشر في الموقع الإلكتروني لجريدة الخبر حول تخفيض أسعار السيارات المصنعة محليا : " بعدما أصيب السوق بالكساد و عزوف المواطن عن الشراء بدأت مصانع تنفيخ العجلات بعمل تخفيضات علي السيارات تصل 30 مليون ( هذا بفضل الصفحات الفيسبوكية التي توعي المواطن علي ضرورة المقاطعة لسيارات رديئة يزيد سعرها ب 50% علي سعرها الحقيقي) يخرج علينا هاذ الوزير ليتبني بطولات زائفة، للمزيد أنظر الرابط: <http://www.elkhabar.com/press/article/134674/%D8%AA%D8%AE%D9%81%D9%8A%D8%B6>

<sup>18</sup> حدّدت الحكومة الجزائرية تكلفة استخراج بطاقة التعريف البيومترية الإلكترونية بـ 18 دولاراً، فيما حددت قيمة استخراج جواز السفر البيومتري الإلكتروني بمبلغ 70 دولاراً بالنسبة للجواز المكون من 28 صفحة، و 350 دولاراً بالنسبة للجواز الذي يتكون من 48 صفحة، وتمتد صلاحيته إلى عشر سنوات. وقدّرت رسوم رخصة السياقة البيومترية الإلكترونية بمبلغ 70 دولاراً، وكلفة بطاقة ترقيم السيارات بمبلغ 140 دولاراً.

<sup>19</sup> باعتبار الإشهار المصدر الأساسي لتمويل الصحافة المكتوبة فله تأثير مباشر عليها؛ إذ يحتل أكبر نسبة في مداخل المؤسسة الصحفية، و بهدف كبح حرية الصحافة لجأت السلطات العمومية إلى إصدار قوانين تفرض على المؤسسات الاقتصادية المرور بالوكالة الوطنية للنشر و الإشهار (ANEP) التي تقوم بتوزيع الإشهار على الصحف.

<sup>20</sup> الطاهر بن خرف الله، حرية الإعلام و حقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره، ص ص 36 - 37.

---

<sup>21</sup> Facebook's rise as news source hits publishers' revenues, The Guardian, in: <https://www.theguardian.com/media/2016/jun/15/facebook-news-publishers-reuters-institute-for-the-study-of-journalism>.